الجرم بعدم العفو عن دمها وعن قليل
دم اجنبي غير مغلظ وان حصل بفعله
كما اعتمده الشيخ ابن حجر في التحفة خلافا
للشهاب الرملي بما اذا لم يتعمد التلطخ به
واعتمده ولده الجمال والخطيب تنبيه
يعرف القليل والكثير بالعادة فيحمل
العفو اذا لم يختلط باجنبي اما ما يحتاج
اليه كالطهر والشرب وحلق الرأس ونحوه
فلا نظر وعفي عن روث وبول خفاش
رطبا ويابسا في الثوب والبدن والمكان
على الاوجه ومثله ونيم الذباب وبوله
واعاد الخبر اشارة الى انه غير معطوف
على القليل من الذي قبله فيعفى عن ذلك
وان كثر لعسر الاحتراز وعموم البلوى
وعفي في المكان اي مكان الصلاة ولو
في غير المسجد من الارض والفراش عن
ذرق طير جف اي ان كان جافا ولم يتعد
محله مسته ومع ذلك لا يكلف تحري غير
محله لا في الثوب مطلقا على المعتمد قاله
في التحفة وقال في الفتح وقضية

كلام

كلام الشرح الصغير والمجموع العفو عنه
في الثوب والبدن وهو ممنوع ان تعذر او
تعسر الاحتراز عنه فيهما والا مع عدمه فلا
انتهى وعفي عن محل استجمار بالحجر ونحوه
الجرح الاستنجا في حق نفسه وان انتشر بعرق
ما لم يجاوز الصفحة او الحشفة واخذ من هذا
انه لو مس الذكر موضعا متنجسا من بدنه
لم ينجسه قاله في التحفة وفيه نظر انتهى وعفي
عن طين الشارع المتيقن نجاسته ولو بمغلظ
تتمة ولو حمل المصلي ميتة لادم لها
سائل في بدنه او ثوبه وان لم يقصد كقمل قتله
فتعلق جلده بظفره او ثوبه او حمل مستجمرا
وبيضا مذر او ميتا طاهرا بحوفه نجس بطلت
صلاته بل لا تصح صلاة ما يس بدنه او لباسه
نجس وان لم يتحرك بحركته كحمل حبل متصل
بنجس اما اذا وضع طرف الحبل بغير شد
على جزء طاهر كسفينة متنجسة او على شئ
طاهر متصل بنجس كما جوز كلب فاعتمد
الشيخ ابن حجر وابن الرملي انه لا نظر مطلقا
وان شده بالظاهر المتصل بالنجس نظر